مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

الرقابة الشعبية المباشرة على اعمال رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية وتأثيرها على حسن اداءه (دراسة مقارنة)

Direct popular oversight of the actions of the head of state in presidential systems and its impact on his good performance (a comparative study)

المدرس الدكتور معروف الحمامي

جامعة الشيخ الطوسي

الرقابة الشعبية، المباشرة ، اعمال رئيس الدولة ، الأنظمة الرئاسية

Popular control, direct control, acts of the head of state, presidential systems

Abstract

the people themselves undertake directly through popular referendum without representation. The latter is intended to refer to the people directly to obtain their opinion on a political or legal matter such as amending the constitution. This oversight is represented by popular referendum and oversight by political parties and a group. the pressure A popular referendum is a democratic tradition that focuses directly on the people to obtain their opinion on a general political or legal issue in its general sense or a decision issued by the executive or legislative authority to support or reject it The means of popular oversight are similar in the United States of America and the Islamic Republic of Iran. In Iran, the Iranian people can monitor the head of state through some institutions that were established for this purpose, including the Office of Administrative Justice. It is to force him to move in the right direction and not deviate from the right path, first and to improve his performance in running the state again. In the United States, popular censorship consists in not electing the president for a second term. The American and Iranian parties have a major supervisory role to strengthen or weaken the position of the head of state, to evaluate his performance, and this lies in two directions. The first is for any of these parties to nominate a person for the presidency of the state, and then those parties push public opinion by various legitimate means to elect him as president of the country, and the second direction is in If the party is opposed to the president's policies in the event that its candidate loses in the elections, it extends its oversight over the actions of the head of state. And not only within the legislative councils of the two countries, as we mentioned; But even outside its corridors, these parties have the power of influence to move the street.The pressure group in Iran differs in ideology from the American one in that the former puts pressure on the president to correct him or forces him to issue what is in its interest and the interest of everyone, and this does not contradict the purpose of its formation. It is the interest of the group, but in the United States, these groups force the head of state and decision-makers to meet special demands, whether they are within the United States or for the benefit of another country.

الملخص

تعتبر الرقابة الشعبية المباشرة صورة من صور الرقابة السياسية التي يباشرها الشعب بنفسه مباشرة عن طريق الاستفتاء الشعبي دون إنابة، ويقصد من هذا الأخير هو الرجوع إلى الشعب مباشرة لأخذ رأيه في أمر سياسي أو قانوني كتعديل الدستور، وتتمثل هذه الرقابة بالاستفتاء الشعبي ورقابة الأحزاب السياسية، وجماعة الضغط. الاستفتاء الشعبي هو تقليد ديموقراطي يتركز بشكل مباشر على الشعب لأخذ رايه في موضوع عام سياسيا او قانوني بمفهومه العام او قرارا تصدره السلطة التنفيذية او التشريعية بالتأييد او الرفض. تتشابه وسائل الرقابة الشعبية في الولايات المتحدة الامريكية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إيران يمكن مراقبة الشعب الإيراني لرئيس الدولة عن طريق بعض المؤسسات التي انشأت لهذا الغرض ومنها ديوان العدالة الإدارية. هو اجباره على السير بالاتجاه الصحيح وعدم انحرافه عن جادت الصواب أولا ولتحسين أدائه في إدارة الدولة ثانية. اما في الولايات المتحدة فان الرقابة الشعبية تتمثل في عدم انتخاب الرئيس لدوره ثانية. للأحزاب الامريكية والإيرانية دور رقابي كبير لتقوية مركز رئيس الدولة او اضعافه، لتقويم أداءه، ويكمن ذلك في اتجاهين، الأول هو أن يترشح منها أي تلك الأحزاب شخص لرئاسة الدولة، ومن ثم تدفع تلك الأحزاب بالرأي العام بشتى الوسائل المشروعة لانتخابه رئيسا للبلاد، والاتجاه الثاني في حال كون الحزب معارضا لسياسات الرئيس في حال خسارة مرشحها في الانتخابات، فهو يبسط رقابته على أعمال رئيس الدولة ، وليس فقط داخل المجالس التشريعية في البلدين كما ذكرنا؛ وإنما حتى في خارج أروقته لما لهذه الأحزاب من قوة تأثير لتحريك الشارع. جماعة الضغط في إيران تختلف أيديولوجيتها عن الأمريكية كون الأولى تضغط على الرئيس لتقويمه أو تجبره على إصدار ما يحقق مصلحتها ومصلحة الجميع، وهذا لا يتنافى مع الغاية من تكوينها؛ وهي مصلحة الجماعة، أما في الولايات المتحدة، فان تلك الجماعات تجبر رئيس الدولة وأصحاب القرار على تلبية مطالب خاصة، إن كانت داخل الولايات المتحدة أم لمصلحة دولة أخرى.

المقدمة

أولا: سبب اختيارنا الموضوع : لما كان منصب رئيس الدولة في النظام الرئاسي من اهم المناصب في الدولة بل اهم منصب فيها، كان من الواجب ان يكون صاحب هذا المنصب محصن تماما من أي هفوات قد تلاقيه بمناسبة تصديه لهذ المنصب، ومن ثم استمراره في العمل دون اية عوائق، فقد تم اختيار هذا الموضوع كي نضع امام كل من يروم الوصول الى هذا المنصب بعض الأسس التي من الممكن ان تكون دافعا له في تجاوز تلك الهفوات. ومن ثم تحديد ما إذا كان للرقابة الشعبية دورها في رفع مستوى أداء الرئيس عند شعور هذا الأخير من أهميتها.

ثانيا: إشكالية موضوع البحث : تبدأ إشكالية البحث في طرح سؤال عن هل بالإمكان ان تكون للرقابة الشعبية المباشرة دور في الضغط على رئيس الدولة، بتوجيهه أي الرئيس نحو أداء أفضل في قيادته

للدولة، وعدم انحرافه عن جادة الصواب...؟ وهل بالإمكان توظيف تلك الرقابة لتكون أكثر فاعلية في إعطاء نتائج أفضل عند الضغط على رئيس الدولة لتغيير منهجه لتحسين اداءه...؟

ثالثا: نطاق البحث : ينحصر نطاق بحثنا في دراسة الرقابة الشعبية المباشرة على اعمال رئيس الدولة في النظام الرئاسي ومدى تأثيرها على حسن أدائه في إدارة الدولة.

رابعا: منهجية البحث : اتبعنا في دراستنا لموضوع (الرقابة الشعبية المباشرة على اعمال رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية وتأثيرها على حسن اداءه (دراسة مقارنة)) المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على الدراسة المقارنة. وتمت المقارنة بين رئيس الدولة في إيران ورئيس الدولة في أمريكا.

خامسا: خطة البحث : لإحاطة موضوع الدراسة من جميع جوانبه ارتأينا ان نقسم ذلك على ثلاث مطالب تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة. سوف نخصص المطلب الأول للحديث عن موضوع الاستفتاء الشعبي ودوره في الضغط على رئيس الدولة في تغيير منهجه؛ ومن ثم تحسين أدائه في إدارة الدولة. اما المطلب الثاني فسوف يكون الحديث فيه عن دور الأحزاب السياسية في تقويم أداء الرئيس ومن ثم تحسين أدائه. اما المطلب الثالث والأخير فيكون الحديث فيه عن دور جماعة الضغط كونها حاضنة شعبيه مهمة للضغط على رئيس الدولة وتحسين اداءة في ادارته للدولة.

يُعد منصب رئيس الدولة في النظام الرئاسي من المناصب المهمة جدا؛ كونه يمثل أعلى سلطة تنفيذية في قيادة الدولة وإدارتها، لما يمثله من ثقل، فهو يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وتتمركز في يديه السلطة التنفيذية برمتها؛ لذا تم منحه صلاحيات واسعة في هذا النظام. فقد عمد واضعو الدستور في الدول التي تتخذ من هذا النظام نظاما للحكم فيها الى بناء مؤسسات رقابية من شانها ان تراقب اعماله، وللحد من تجاوزه لتلك الصلاحيات، وكذلك الخوف من انحرافه عن جادة الصواب، ومن ثم الضغط عليه لتحسين اداءة (خاصة ان هذا المنصب في نظام يقوم على فصلٍ صارم بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية). تبسط الرقابة على أعمال رئيس الدولة من قبل جهة ذات طبيعة سياسية، وهي التي تسمى بالرقابة السياسية، وتدعى أيضا بالرقابة الشعبية. تقسم الرقابة السياسية إلى نوعين: النوع الاول رقابة شعبية مباشرة (هي صورة من صور الرقابة السياسية التي يباشرها الشعب بنفسه مباشرة عن طريق الاستفتاء الشعبي دون إنابة، ويقصد من هذا الأخير هو

الرجوع إلى الشعب مباشرة لأخذ رأيه في أمر سياسي أو قانوني كتعديل الدستور)، وتتمثل هذه الرقابة بالاستفتاء الشعبي ورقابة الأحزاب السياسية، وجماعة الضغط، اما النوع الثاني من الرقابة السياسية، هي الرقابة الغير مباشرة وتنقسم هذه إلى رقابة برلمانية، ورقابة المجالس الدستورية، ورقابة الرأي العام، والهيئات المستقلة. وما يهمنا في هذا البحث هي الرقابة الشعبية المباشرة والمتمثلة بالاستفتاء الشعبي ورقابة الأحزاب السياسية، وجماعة الضغط. لذلك سوف نتطرق في بحثنا الموسوم هذا الى أثر تلك الرقابات على أداء رئيس الدولة، ودورها في تقويم عمله وتوجيهه نحو الأفضل ويكون ذلك في ثلاث مطالب؛ يكون الأول عن مدى تأثير الاستفتاء الشعبي على أداء رئيس الدولة، اما الثاني فسوف نتطرق فيه الى دور الأحزاب السياسية على ذلك، والمطلب الثالث سوف نتحدث فيه عن رقابة جماعة الضغط.

المطلب الأول: الاستفتاء الشعبي: الرقابة الشعبية المباشرة هي صورة من صور الرقابة السياسية التي يباشرها الشعب بنفسه مباشرة عن طريق الاستفتاء الشعبي دون إنابة. هنالك العديد من الهيئات او المؤسسات الرقابية في الدول ذات النظام الرئاسي تختص بمراقبة اعمال رئيس الدولة، والغاية من ذلك كما أسلفنا، للحد من تصرفاته المخالفة للدستور، ومن ثم يمكن الكشف عن الاثر الذي سوف تخلفه هذه الرقابة على حسن اداءه في إدارة مؤسسات الدولة، لذا فمن الواجب لتلك المؤسسات ان يكون لها دور فعال في تحصين هذا المنصب، خاصة إذا كان ستور الدولة قد اعطى لتلك المؤسسات الرقابية بعض الصلاحيات في مراقبة الرئيس ومسائلته ومن ثم محاكمته، ومن تلك الرقابات هي الرقابة بالاستفتاء الشعبي.

الفرع الأول: الاستفتاء في اللغة : استفتاء: كلمة أصلها الاسم (اِسْتِفْتاءٌ) في صورة مفرد مذكر وجذرها (فتو) وجذعها (استفتاء) وجمعه استفتاءات ومصدره استفتى، والمفتي: هو الفقيه العالم بالشريعة الدينية، والذي يعطي الفتوى، فيما يلقى عليه من أمور متعلقة بحياتهم الدينية.

الفرع الثاني: الاستفتاء في الاصطلاح: الاستفتاء اصطلاحا: هو تقليد ديموقراطي يتركز بشكل مباشر على الشعب لأخذ رايه في موضوع عام سياسيا او قانوني بمفهومه العام او قرارا تصدره السلطة التنفيذية او التشريعية بالتأييد او الرفض. (وكذلك يقصد به الرجوع إلى الشعب مباشرة لأخذ رأيه في أمر سياسي أو قانوني كتعديل الدستور)[١]. و الاستفتاء أما أن يكون موضوعياً أو شخصياً، فالتصويت على قانون أو معاهدة أو مشروعهما يدعى بالاستفتاء الموضوعي، وإذا كان التصويت على رئيس الجمهورية وكان هو المرشح الوحيد يدعى بالاستفتاء الشخصي[٢].

الفرع الثالث : دور الاستفتاء الشعبي في تقويم أداء الرئيس : يضطلع الشعب السياسي بممارسة الرقابة الشعبية، والشعب السياسي يمثله المواطنون الذين يمارسون الحقوق السياسية ومن أبرزها حق الانتخاب ومن ثم يمارس تلك الحقوق عن طريق الاستفتاءات الشعبية (٣). من الصعب القيام بتحديد أغراض الرقابة الشعبية على سبيل الحصر؛ ذلك لأن الرقابة الشعبية بمختلف أدواتها ومصادرها تعد مفهوماً واسع الطيف مقارنة مع غيرها من أنواع الرقابة التي ذكرناها. تتشابه وسائل الرقابة الشعبية في الولايات المتحدة الامريكية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث انهما يتفقا معا في انها أي الرقابة الشعبية؛ وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة. ويكمن الاختلاف بينهما في التطبيق، حيت يتجلى ذلك في بداية الامر في الدعاية الانتخابية لرئيس الدولة أولا، ومن ثم مراقبة الشعب عبر مؤسساته الخاصة لقراراته الدولة ثانيا، وبالإمكان معرفة ذلك بالاطلاع على بعض البنود التي وردت في دستوري البلدين الخاصة في هذا الموضوع. يذكر الدستور الإيراني في هذا الصدد أن نطاق صلاحيات رئيس الدولة ووظائفه في نطاق الدستور أو القوانين هو مسؤول أمام الشعب[٤]، أي انه اي الدستور لم يحدد الرقابة من قبل الشعب على أعمال رئيس الدولة صراحة ولكن يمكن أن نستشف ذلك بالنظر الى مواده التي تعنى بتلك الرقابة، فقد خول الدستور الافراد مراقبته عن طريق تقديم شكوى خطية إلى مجلس الشورى، في حال تجاوزه حقوقهم، فيقوم هذا الأخير بالتحقيق بالأمر بنفسه

أو مطالبة السلطة التنفيذية بالتحقيق، وان كانت الشكوى تخص المصلحة العامة فهنا يجب أن يعلن نتيجة التحقيق على الشعب[٥]، وهناك استفتاء عام لم يحدد الدستور الإيراني ماهيته أو المواضيع الخاصة به ولكن المسؤول عن إجراء ذلك هو مجلس صيانة الدستور[٦]. أما عن القرارات واللوائح التي تصدرها الحكومة والتي تخالف القوانين التشريعية التي تصدر من مجلس الشورى، او مخالفتها لنظام الدولة الإسلامي، أو أنها صدرت خلافا لقواعد الاختصاص، لذا أعطى الدستور الحق للإفراد الطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطالها، وهذا الأخير تم تشكيله لافتقار الدولة الى محاكم إدارية، ومن اجل التحقيق في الشكاوى أو الاعتراضات والتظلمات التي يبديها الشعب من جراء أعمال الموظفين التابعين للحكومة أو الدوائر التابعة لها، أو اللوائح الصادرة من الحكومة، تم تشكيل هذا الديوان والذي سمي بديوان العدالة الإدارية، ويكون بإشراف رئيس السلطة القضائية [٧]. وفقا لما تقدم يمكن الاستنتاج بان مراقبة الشعب الإيراني لرئيس الدولة عن طريق تلك المؤسسات هو اجباره على عدم انحرافه عن جادت الصواب أولا ولتحسين أدائه في إدارة الدولة ثانية. اما في الولايات المتحدة الامريكية يمكن تقدير عملية الاستفتاء عند إجراء الانتخابات الرئاسية، وفوز الرئيس لولايتين متتاليتين، أو فشله دليل على أن الرقابة الشعبية لها تأثيرها على الرئيس من بداية ترشحه إلى توليه لولايتين متتاليتين، على ضوء الإجراءات التي يتخذها الحزب الذي يتبعه الرئيس في الحملة الانتخابية على مستوى الحزب في جميع الولايات الأمريكية، وكذلك على مستوى الانتخابات العامة التي تقرر نتائجها من هو الرئيس القادم للولايات المتحدة الأمريكية. ونستدل من ذلك ظهور نتائج الاستفتاءات الشعبية لاختيار بديلا عن الرئيس الأمريكي الحالي بايدن على ضوء ما استشفته من تلكئ ادارته في ادارة الدولة، وعلى ما يبدو ان قرارا حول هذا الموضوع اتخذ في الكونكرس بناءا على المطالبات الشعبية لتغييره او ابعاده عن الترشح لولاية ثانية بعد المناظرة التي أجريت بينه وبين المرشح الجمهوري دونالد ترامب، تمهيدا لانتخابات ٢٠٢٤م، والتي على إثرها تم ترشيح نائبة الرئيس (كمالا هاريس) لتكون البديل عن الرئيس بايدن.

ولم يكن من السهل اختيار هارس للترشح لهذ المنصب الذي يعتبر الأهم والاعلى في الدولة، حيث يتم وبحسب العرف المعمول به في أمريكا مراقبتها لمعرفة نسبة التأييد الشعبي لها، عند عقدها الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، (وهو عرف سائد في الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يكون المرشح المختار لمنصب الرئيس مرشحا رسميا له) وهو ما يعرف بجس النبض. هناك في الولايات المتحدة جملة عوامل يجب توفرها في المرشح للرئاسة في الولايات المتحدة ليكون مرغوباً فيه من قبل الحزب السياسي الذي ينتمي إليه، ومنها أن يكون اختيار المرشح من بين الولايات التي تتمتع بثقل انتخابي كبير ولذلك يتم اختيار، على الأغلب، الأشخاص الذين تقلدوا مناصب أو وظيفة كبيرة في الدولة كحكام الولايات أو من تقلد منصب نائب رئيس الدولة[٨]، (وهنا يتشابه مع النظام الإيراني في هذه الفقرة) وهذه ليست قاعدة عامة، حيث أن هناك مرشحين أمريكيين لم يتولوا تلك المناصب الرسمية مثل الرئيس (إيزنهاور)[٩]، والظاهر أن اختيار المرشحين للرئاسة الأمريكية والإيرانية، في ضوء اختيار القادة الإداريين، واللذان يجب أن يتصفان على أقل تقدير ببعض صفات القائد الإداري الكفء، فالشعب يختار أشخاصاً على اقل تقدير سبق وأن مارسوا فعلا هذه القيادة وتصدوا للمسؤولية في المدن او الولايات التي كانوا يحكمونها، وقد تبين من خلالها التجربة للناخبين – قدرة هؤلاء المرشحين على إدارة الدولة ، وان كان الجزم في ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية غير وارد، فقد يفشل رئيس الدولة للوصول إلى البيت الأبيض لمرة ثانية، بسبب قد يكون بسيطا جدا بالمقارنة مع كثرة انجازات التي تحققت في ولايته الأولى، وبالرغم من ذلك فان الأسباب التي أوصلت الرئيس إلى سدت الحكم هي من تعطيه دافعا قويا لان يكون جديرا بثقة الذين انتخبوه لتحسين ادائه، دون أن يحيد عن تلك الثقة، في أي فعل قد يؤثر على هذا الاداء، كتعاطي الرشوة أو خيانة الوطن(١٠).

المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية في تقويم أداء الرئيس : يقصد بالحزب السياسي هو جماعة من الأفراد داخل المجتمع، تعمل ضمن الأطر القانونية بوسائل سياسية مختلفة، تسعى لتولي زمام الحكم، كلا أو جزءا، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين[١١].أو هي جماعة من المواطنين منظمة، تسعى

للوصول إلى الحكم بطرق مشروعة والدفاع عمن يستلم مقاليدها[١٢]. ان الحزب، كمجتمع سياسي منظم له مبادئ ومثل ونهج محدد، وهو أحد نتائج الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات التي يتم فيها التركيز على آراء ووجهات نظر الجمهور في الحكم. وعلى هذا الأساس يمكن للأحزاب أن تساعد على وحدة المجتمع، من خلال الالتزام بالمبادئ في مجال الحفاظ على تماسكه في الداخل والخارج والتهديدات والأضرار. في العالم الحديث، تشكل الأحزاب ظلاً للحكومات وبدائل لها، وهي التي تدرب القوى المساندة لها على أمور مثل الشؤون السياسية للبلاد، ويعرضون قواهم لتصويت الشعب واختياره، وعلى هذا الأساس تدخل الفئات المختلفة في الحملة الانتخابية وتلعب دوراً في تحديد مصير البلاد بأصواتها. بالرغم من الدور الرئيس الذي تضطلع فيه الأحزاب في الولايات المتحدة في شتى الميادين على نطاق الدولة برمتها، إلا إنها تفتقد إلى إيديولوجية ثابتة أو ركيزة اجتماعية (١٣)، أي ليس لهما مسار ثابت للسير باتجاه معين.

وبالرغم من فقدان الانضباط من جهة هذه الأحزاب إلا إنها شديدة التنظيم فهي لا ترتكز من حيث المبدأ على الانتساب الفردي للأعضاء مهما كان عددهم ممكناً، بل على قوة التنظيم(١٤)، أي ليست أحزاباً جماهيرية بل هي أحزاب كوادر(١٥)، وعلى نفس المنوال وحسب اعتقادنا فان الأيديلوجية الحزبية في إيران تتجه نفس الاتجاه، حيث تتغير تنويعات الأحزاب الإيرانية بشكل متسارع ليس من ناحية التحالفات والتوازنات، وإنما من حيث التكوين والنشأة، كما أن التفاعلات الحزبية الإيرانية لها سماتها التي تؤثر على مجريات الحياة الحزبية ومجمل العمل السياسي، ومن تلك السمات، سرعة الانشقاق، فسرعان ما تتشكل الأحزاب الإيرانية، قبيل العمليات الانتخابية وتحل بعدها(١٦)، ومع أن سرعة تشكيل هذه الأحزاب لا يمنعها من اخذ دورها الرقابي على رئيس الدولة إن كانت داخلة في السلطة أو خارجها، وخاصة إن التيار المتشدد (المحافظ) الذي يسيطر على البرلمان ومؤسسات السلطة بالكامل، عمد على إصدار بعض التشريعات ذات صفة رقابية، والحد من نفوذ رئيس الدولة، منها منع استخدام وسائل الاعلام الحديثة (القنوات الفضائية)، للضغط على رئيس الدولة إعلاميا، الذي حاول تفعيل تلك الوسائل باتجاه الانفتاح الفكري والثقافي(١٧).

ويدل ذلك على كل ما تقدم بان حزب المحافظين بإمكانه الضغط من خارج البرلمان على زملائهم داخل البرلمان لإقرار أو تمرير أي قانون يحد من عمل رئيس الدولة، وعلى خلاف ما هو معهود في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ليس للحزب أو رئيسه أي سلطة على زملائهم في الحزب داخل الكونكرس فلا يحق لهم التأثير على أي من آرائهم أو توجيههم للتصويت على قرار معين، وكل عضو يصوت بحسب رغبته (١٨)، وهذا ما حصل فعلا في الانتخابات الامريكية التي خسرت فيها المرشحة الديمقراطية كمالا هاريس للوصول الى البيت الأبيض، والذي فاز فيها المرشح الجمهوري دولاند اترامب رغم نوازع هذا الأخير الاستبدادية التي لا يجد بدا من اخفائها امام الشعب الأمريكي . للأحزاب الامريكية والإيرانية دور رقابي كبير لتقوية مركز رئيس الدولة في الانتخابات، و تقويم أداءه بعد فوزه، ويكمن ذلك بحسب راي الباحث في اتجاهين، الأول هو أن يترشح منها شخص لرئاسة الدولة، ومن ثم تدفع تلك الأحزاب بالرأي العام بشتى الوسائل المشروعة لانتخابه رئيسا للبلاد، والاتجاه الثاني في حال كون الحزب معارضا لسياسات الرئيس في حال خسارة مرشحها في الانتخابات، فهو يبسط رقابته على أعمال رئيس الدولة ، وليس فقط داخل المجالس التشريعية في البلدين كما ذكرنا؛ وإنما حتى في خارج أروقته لما لهذه الأحزاب من قوة تأثير لتحريك الشارع، فان ذلك وبدون شك تأثيره الواضح على أداء رئيس الدولة، فان كان يميل إلى الحزب الذي ينتمي اليه في رسمه لسياسة بلاده، او قيامه بتنفيذ صلاحياته الدستورية بحرية كاملة، بلا شك فان الحالة الأولى لا يمكن بها قياس ادائه كون اعماله تنفذ استجابة لولاءاته الحزبية، اما الثانية فان الاعمال التي تصدر منه بمناسبة تنفيذه لتلك السياسات فهي نابعة من لدنه ولا ضير ان تخللتها استشارات من هنا وهناك من قبل زملائه في الحزب غايتها تقليل الأخطاء ومن ثم فهي تعد رقابة الحزب الحاكم للحفاظ على حسن ادائه.

المطلب الثالث : دور جماعة الضغط في تقويم أداء الرئيس : جماعة الضغط: هي جماعة تعمل بطريقة واقعية على تحقيق أهداف لقطاع ما ذو طابع اقتصادي أو ديني، أو عرفي؛ مستخدمة وسائل مختلفة

منها إنشاء شبكة من العلاقات مع رجال السلطة وأعضاء البرلمان ورجال الدين والقانون والقضاة والباحثين والأكاديميين والسياسيين والإعلاميين والفنانين وما نحوهم من أصحاب النفوذ، لتحقيق أغراضها، وتنفق مبالغ كبيرة على الإعلام والدعاية، وفي تمويل الأحزاب السياسية[١٩]. وتعرف كذلك: على انها "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم" قد تكون لهم مصالح يدافعون عنها وقد تكون اهداف يسعون إلى تحقيقها، والغالبية الفعالة المؤثرة من هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من افراد لديهم اهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات الغير حكومية وتجمع الشركات التجارية (شركات الضغط)، وهم يستخدمون الضغط كوسيلة لحمل الحكومات على تلبية مطالبهم ، وهم لا يسعون الى الوصول للسلطة. هنالك جماعات ضغط عديدة في إيران من ذلك أصحاب الثروة (البازار)، ورجال الصناعة والمال وكذلك الأقليات الإثنية، والمؤسسة الدينية، أو الأشخاص ذوي المكانة والذين يتمتعون بثقل كبير ومصداقية عند الجماهير فتجعل منهم قوة ضغط ومصالح (٢٠). المؤسسة الدينية تشكل ما يشبه حكومة الظل في إيران، من حيث مراقبتها لعمل رئيس الجمهورية وحكومته (٢١)، ولا يمكن إغفال دور الطلبة في إيران كجماعة ضغط على التيار المتشدد، بتأييدهم للرئيس من التيار الإصلاحي الذي فاز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ١٩٩٧م على حساب المرشحين المحافظين (٢٢)، وهؤلاء الطلبة هم من أضعف شعبية الرئيس نفسه بخروجهم بتظاهرات معارضه له في عام ١٩٩٩م (٢٣). في الولايات المتحدة فان جماعة الضغط؛ تعتمد في خطتها على العلاقات المتشابكة مع أطراف كثيرة (رجال الحكومة، الإعلاميين، القضاة، رجال الدين، والفنانين)، هذه العلاقات تمكن هذه الجماعة من تحقيق أهدافها بإحدى الطريقتين، إما الاتصال المباشر بصناع القرار السياسي وإقناعهم، أو توجيههم، لإصدار قرار معين، أو التأثير على الرأي العام ودفع الجماهير نحو تبني وجهة نظر معينة، ما يضطر صناع القرار إلى تلبية مطالب الشعب التي هي في الأصل مطالب

جماعة الضغط. تتنوع جماعات الضغط حسب الأيدولوجية التي على أساسها تشكلت، ومن أهمه هذه الجماعات الضغط الاقتصادية، وجماعة المصالح الخاصة والعامة، ومما لا شك فيه أن دور ومكانة جماعات الضغط الاقتصادية في النظام الأمريكي لها خصوصيتها وأهميتها التي تحظى باتفاق واهتمام جميع القوى داخل النظام السياسي الأمريكي وخارجه(٢٤)، فضلا عن إمكانياتها ومواردها الاقتصادية، ومن ثم أهميتها وقدراتها السياسية، فإن هذه الجماعات تتميز، بحسب منظور السياسة الخارجية، بضخامة عددها وتنوعها الكبيرين، فهي تضم ممثلين عن كل مجال من المجالات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بلا استثناء(٢٥). هناك جماعات ضغط أخرى معروفة وبارزة في الولايات المتحدة والتي تؤدي دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وهم الحاخامات اليهود، ويتودد لها المرشحون كثيراً مثلما يفعل كذلك أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس، ولقد صار طبيعياً أن تتردد هذه الحاخامات بصورة منتظمة على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ (٢٦). في ضوء ما تقدم يمكن الاستنتاج بان جماعة الضغط في إيران تختلف أيديولوجيتها عن الأمريكية كون الأولى تضغط على الرئيس لتقويمه أو تجبره على إصدار ما يحقق مصلحتها ومصلحة الجميع، وهذا لا يتنافى مع الغاية من تكوينها؛ وهي مصلحة الجماعة، أما في الولايات المتحدة، فان تلك الجماعات تجبر رئيس الدولة وأصحاب القرار على تلبية مطالب خاصة، إن كانت داخل الولايات المتحدة أم لمصلحة دولة أخرى، كما بينا ذلك. فهي اذن أي جماعة الضغط قد تجدي نفعا في إيران كون البعض منها يمثل المؤسسة الدينية فيها دون الأخرى، ولا يمكن الجزم بتفضيل هذه الأخيرة مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، على العكس من الجماعات الأمريكية الداخلية والخارجية كما ذكرنا في أعلاه، فان المصلحة الفئوية الضيقة هي غايتها القصوى كون إنشائها تم لهذا الغرض، وبالرغم من كل ذلك بالإمكان اعتبار جماعة الضغط ورقة لتغيير مسار عمل رئيس الدولة نحو الأفضل وهذا بلا شك يصب في خانة ادائه.

الخاتمة

في ضوء دراستنا لموضوع شرط الكفاءة في رئيس الدولة تمكنا من التوصل إلى الاستنتاجات والمقترحات وهي كالآتي:

أولا: الاستنتاجات

١- تنقسم الرقابة السياسية الى رقابة مباشرة ورقابة سياسية غير مباشرة

٢- تتضمن الرقابة السياسية المباشرة، رقابة الشعب عن طريق الاستفتاء الشعبي، ورقابة الأحزاب السياسية، ورقابة جماعة الضغط.

٣- يمارس الشعب الرقابة على اعمال رئيس الدولة، في الدول التي تتخذ من النظام الرئاسي نظاما للحكم فيها عن طريق الاستفتاء العام.

٤- بالإمكان للشعب الضغط على رئيس الدولة لتغيير مسار سياسته، او لتصحيحها نحو الافضل او الغاء قراراته عن طريق الاستفتاء العام الذي يتولاه الشعب بنفسه، مما يؤدي في النتيجة الى تحسين اداءه.

٥- تعتبر الأحزاب السياسية، مجتمع سياسي منظم لها مبادئ ومثل ونهج محدد، وهو أحد نتائج الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات التي يتم فيها التركيز على آراء ووجهات نظر الجمهور في الحكم.

٦- للأحزاب الامريكية والإيرانية دور رقابي كبير لتقوية مركز رئيس الدولة في الانتخابات، وتقويم أداءه بعد فوزه.

٧- يكمن الاستنتاج بان دور الأحزاب الامريكية والايرانية في تحسين أداء رئيس الدولة يكمن في اتجاهين، الأول هو أن يترشح منها شخص لرئاسة الدولة، ومن ثم تدفع تلك الأحزاب بالرأي العام بشتى الوسائل المشروعة لانتخابه رئيسا للبلاد، والاتجاه الثاني في حال كون الحزب معارضا لسياسات الرئيس في حال خسارة مرشحها في الانتخابات، فهو يبسط رقابته على أعمال رئيس الدولة.

٨- بالإضافة الى الاستفتاء الشعبي والأحزاب السياسية هنالك جماعة أخرى لها نفس الغاية وهي مراقبة رئيس الدولة والضغط عليه لتحسين أدائه وهي جماعة تدعى بجماعة الضغط او تسمى احيانا باللوبيات.

٩- في الولايات المتحدة فان جماعة الضغط؛ تعتمد في خطتها على العلاقات المتشابكة مع أطراف كثيرة. منهم رجال الحكومة الإعلاميين والقضاة وكذلك رجال الدين والفنانين.

١٠- هنالك جماعات ضغط عديدة في إيران من ذلك أصحاب الثروة (البازار)، ورجال الصناعة والمال وكذلك الأقليات الإثنية، والمؤسسة الدينية، أو الأشخاص ذوي المكانة والذين يتمتعون بثقل كبير ومصداقية عند الجماهير فتجعل منهم قوة ضغط ومصالح.

١١- يمكن الاستنتاج بان جماعة الضغط في إيران تختلف أيديولوجيتها عن الأمريكية كون الأولى تضغط على الرئيس لتقويمه أو تجبره على إصدار ما يحقق مصلحتها ومصلحة الجميع، وهذا لا يتنافى مع الغاية

من تكوينها؛ وهي مصلحة الجماعة، أما في الولايات المتحدة، فان تلك الجماعات تجبر رئيس الدولة وأصحاب القرار على تلبية مطالب خاصة، إن كانت داخل الولايات المتحدة أم لمصلحة دولة أخرى، كما بينا ذلك، ولكن في النتيجة فان لتلك الجماعات ان كانت في ايران او في الولايات المتحدة لها القدرة بالضغط على رئيس الدولة لتحسين أدائه بما يخدم مصالحها ومصالح الشعب.

ثانيا: المقترحات

١- فيما يتعلق بالنظام الإيراني : -نوصي بان يكون الاستفتاء العام في الدولتين الامريكية والإيرانية بإشراف المجالس التشريعية، مع تشكيل لجان تابعة لتلك المجالس لمتابعة تلك الاستفتاءات.

- منح اللجان أعلاه الصلاحيات الكافية فيما يتعلق بتنفيذ ما آلة اليه نتيجة الاستفتاء الشعبي حتى وان كان المطلب الشعبي استقالة الرئيس من منصبه، او اجباره على تعديل سياسته نحو المطلب الشعبي، مما يصب ذلك في تحسين اداءه، خوفا من يفقد منصبه.

-لإضعاف المصلحة الحزبية والفئوية وجوب ان تتخذ تلك الأحزاب إجراءات لمراقبة رئيس الدولة، ولا تستثنى المراقبة حتى من الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس. كون هذه الأخيرة سوف تكون دافعا للشعب لانتخابه لدوره أخرى أولا، وتكون تلك المراقبة دافعا له أي الرئيس لتحسين اداءة ثانيا.

- اللوبيات التي تتكون في الدولة والتي تدعى بجماعة الضغط أيا كان اتجاهها في الدولة ان كانت اقتصادية او سياسية او أي اتجاه آخر؛ وجوب العمل على ان تبنى البناء الصحيح وابتعادها عن المطالبة بمصالحها الضيقة التي أنشئت من اجلها؛ ليصبح ضغطها على صناع القرار ومنهم رئيس الدولة لتقويمه كي يحسن اداءة ليصب ذلك في مصلحة الشعب باسره.

الهوامش

١- بيداء عبد الجواد محمد: الاستفتاء الشعبي وبعض تطبيقاته العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٤.

٢- د. سامي جمال الدين: الرقابة على أعمال الإدارة، مصدر سابق، ص١٨٢.

٣- ملكية الصاروخ: القانون الدستوري، الناشر مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة النشر ١٩٩٨م، ص٨٧.

٤- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، الناشر منشاة المعارف، الإسكندرية، سنة النشر ٢٠٠٥، ص٩٠.

٥- ميثم الشافعي: دور الأحزاب السياسية في ضمان الحقوق والحريات العامة، بحث منشور في مجلة العلوم الإسلامية جامعة كربلاء، العدد ١٥، سنة النشر ٢٠١٦، ص٤٢٧.

٦- د. علي يوسف الشكري: مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الأولى دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٤١.

٧- المادة (١٢٠) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ. (وفقًا للدستور الإيراني، فإنّ رئيس الجمهورية مسؤول عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية. يتحمل رئيس الجمهورية مسؤوليات جسيمة تشمل: التوقيع على المعاهدات واتفاقيات والمواضيع المتعلقة بالعلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، والتخطيط الوطني، وإعداد الميزانية، كما أنّ مسؤولية بعض التعيينات الحكومية، من قبيل الوزراء والمحافظين والسفراء التي تخضع لموافقة مجلس الشورى الإسلامي، تقع على عاتق رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى ذلك، إنّ رئيس الجمهورية في إيران يتولى رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي والمجلس الأعلى للثورة الثقافية، والمجلس الأعلى للفضاء السيبراني الإيراني. لذا تم اختيار دولة ايران لتكون نموذج للنظام الرئاسي برفقة الولايات المتحدة الامريكية للمقارنة).

٨- المادة (٩٠) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

٩- المادة (٩٩) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

١٠- المادة (١٧٣) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

١١- فاز الرئيس بوش الأب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٨ بعد ما قضى ثمان سنوات متقلدا منصب نائب الرئيس ريكان، ليخلف هذا الاخير، فقد غطت السياسة الخارجية على رئاسة بوش العمليات العسكرية في بنما وحرب الخليج الثانية؛ ومن ثم سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، وكذلك حل الاتحاد السوفيتي بعد عامين، فضلا عن توقيعه اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي شكلت كتلة تجارية تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.مقال على شبكة الانترنيت بعنوان جورج بوش الاب، منشور على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki8، بدون تاريخ النشر، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢.

١٢- وليام أروماتيوس دونالد، نقلاً عن حميد حنون ألساعدي: الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي، مصدر سابق، ص ٦٠.

١٣- من قبيل الاتهام لخيانة الوطن، هو الاتهام الذي وجهه مجلس النواب الأمريكي للرئيس (ترامب) بسبب ورود أنباء استخبارية عن اتصال هاتفي بينه وبين الرئيس الأوكراني الا ان مجلس الشيوخ برا الرئيس من هذه التهم، مقال منشور على موقع قناة البي بي سي الإخبارية https://www.bbc.com/arabic/world 51398357، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٦، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢.

١٤- د.حسن السيد احمد إسماعيل: النظام السياسي للولايات المنحدة الامريكية وبريطانيا، ط١، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة طبع، ص٤٢.

١٥- ألبرت ساي وزملائه: أسس الحكم في أمريكا: ترجمة محمد فرح-الناشر مكتب غريب-شارع كامل صدقي-القاهرة-دوم سنة نشر-ص٦٠ وما بعدها.

١٦- د.حسن السيد احمد إسماعيل: : النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ط١، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة طبع، ص٤٢.

١٧- سالم مشكور: الصراع الثقافي بين المحافظين والمتشددين في إيران، مقال في صحيفة النهار، تاريخ النشر ١٩٩٩/٣/١٧م، اطلع عليه في ٢٠١٩/١٢/١.

١٨- للدخول في ملف الأحزاب في إيران يمكن الرجوع إلى لجنة المادة ١٠ للأحزاب والتي تعمل بناءً على قانون أنشطة الأحزاب السياسية والطوائف والجمعيات والنقابات والجمعيات الإسلامية أو الأقليات الدينية المعترف بها، والذي وافق عليه مجلس الشورى الإسلامي في ٢٩ أغسطس ١٩٨١، وهي مسؤولة عن إصدار التراخيص لطلبات تأسيس حزب أو جمعية. ويتكون هذا القانون من ١٩ مادة و٩ ملاحظات و١٨ فقرة. د. حسن بشيرية: المجتمع المدني والتنمية السياسية في إيران، الناشر مؤسسة نشر علوم نوين، طهران، سنة النشر ١٩٩٩، ص ٨٥.

١٩- ألبرت ساي وزملائه: أسس الحكم في أمريكا، مصدر سابق، ص٦٣.

٢٠- د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الوطنية، بغداد، سنة النشر ١٩٨٦، ص٣٥٥.

٢١- كبعض الرؤساء السابقين مثل الشيخ الرفسنجاني والسيد ألخاتمي، طلال عتريسي: الجمهورية الصعبة، مصدر سابق، ص٣١.

٢٢- منال ألريني: الرئيس والمرشد (مستقبل ولاية الفقيه في إيران) دون مكان الطبع والنشر، سنة النشر ٢٠١١، ص ١٥٧.

٢٣- فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سنة النشر ٢٠١٢، ص ١٠٩.

٢٤- زهير المخ: مظاهرات يوليو ١٩٩٩ وربيع طلاب إيران، مقال على الانترنيت، منشور على الموقع الالكترون https://www.ncr، iran.org/ar/8،، sp، ٩٠٩/، 9947/،،،، ١٩٩٩، بتاريخ ٢٠١٩/٧٧/١٠/.٢٠١٠، اطلع علية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢.

٢٥- أستاذنا الدكتور عصام مبارك: مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي، مصدر سابق، ص٦.

٢٦- مثل الشركات والاحتكارات البترولية الكبرى، وكبرى شركات الطيران العالمية، وكذلك المؤسسات الخدمية مثل الرعاية الصحية، والمؤسسات المالية والبنوك، شركات الأسلحة، وجماعة الضغط الخاصة بالمجالات الزراعية والمقاولات، ومنظومة الدفاع والتسلح والاتصالات، ومن الصعب إحصاء هذه الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية لكثرة عددها الذي يربو على أكثر من (٢٥٠٠)، د. حسن السيد احمد إسماعيل: النظام السياسي للولايات النتحدة الامريكية وبريطانيا، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٧- وهو اللوبي الصهيوني (إيباك)، استاذنا د. محمد المجذوب: دراسات في السياسة والأحزاب، الناشر منشورات اعويدات، بيروت، سنة النشر ١٩٧٢م، ص٤٩.

المراجع

أولا: الكتب القانونية

أ-المصادر العربية

١- بيداء عبد الجواد محمد: الاستفتاء الشعبي وبعض تطبيقاته العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٤.

٢- د.حسن السيد احمد إسماعيل: النظام السياسي للولايات المنحدة الامريكية وبريطانيا، ط١، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة طبع، ص٤٢.

٣- د.حسن بشيرية: المجتمع المدني والتنمية السياسية في إيران، الناشر مؤسسة نشر علوم نوين، طهران، سنة النشر ١٩٩٩، ص ٨٥.

٤- د.سامي جمال الدين: القضاء الإداري والرقابة على اعمال الإدارة-الناشر دار الجامعة-دون سنة ومكان الطبع.

٥- د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الوطنية، بغداد، سنة النشر ١٩٨٦، ص٣٥٥.

٦- د. علي يوسف الشكري: مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الأولى دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١، ص٤١

٧- د. عصام مبارك: مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي،

٨- د.فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سنة النشر ٢٠١٢، ص ١٠٩.

٩- د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، الناشر منشاة المعارف، الإسكندرية، سنة النشر ٢٠٠٥، ص٩٠.

١٠- ميثم الشافعي: دور الأحزاب السياسية في ضمان الحقوق والحريات العامة، بحث منشور في مجلة العلوم الإسلامية جامعة كربلاء، العدد ١٥، سنة النشر ٢٠١٦، ص٤٢٧.

١١-ملكية الصاروخ: القانون الدستوري، الناشر مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة النشر ١٩٩٨م، ص٨٧.

١٢-منال ألريني: الرئيس والمرشد (مستقبل ولاية الفقيه في إيران) دون مكان الطبع والنشر، سنة النشر ٢٠١١، ص ١٥٧.

١٣-د. محمد المجذوب: دراسات في السياسة والأحزاب، الناشر منشورات اعويدات، بيروت، سنة النشر ١٩٧٢م، ص٤٩.

ب-المصادر الأجنبية

١- ألبرت ساي وزملائه: أسس الحكم في أمريكا، ترجمة محمد فرح-الناشر مكتب غريب-شارع كامل صدقي-القاهرة-دوم سنة نشر.

٢-وليام أروماتيوس دونالد، نقلاً عن حميد حنون ألساعدي: الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي-دراسة مقارنة مع الدستور العراقي- الناشر مكتبة أبو الطيب المتنبي-بابل-العراق-سنة النشر ١٩٨١م.

ثانيا: المقالات المنشورة

١-مقال على شبكة الانترنيت بعنوان جورج بوش الاب، منشور على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki8، بدون تاريخ النشر، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢.

٢-مقال منشور على موقع قناة البي بي سي الإخبارية https://www.bbc.com/arabic/world 51398357، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٦، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢.

٣-سالم مشكور: الصراع الثقافي بين المحافظين والمتشددين في إيران، مقال في صحيفة النهار، تاريخ النشر ١٩٩٩/٣/١٧م، اطلع عليه في ٢٠١٩/١٢/١.

٤-زهير المخ: مظاهرات يوليو ١٩٩٩ وربيع طلاب إيران، مقال على الانترنيت، منشور على الموقع الالكترون https://www.ncr، iran.org/ar/8،، sp، ٩٠٩/، 9947/،،، ١٩٩٩، بتاريخ ٢٠١٠/٢٠١٩/٧٧/١، اطلع علية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢.

ثالثا: الدساتير

١- المادة (٩٠) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

٢- المادة (٩٩) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

٣- المادة (١٧٣) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.

٤-المادة (١٢٠) من الدستور الإيراني لسنة ١٩٧٩م النافذ.